الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.80
11 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٥ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد كونور مورفي (أيرلندا)، استنادا الى المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.39

الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المتصلة جميعا بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي طلبت فيه أن يعَد في موعد مبكر مشروع برنامج بشأن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للقضاء على الفقر والاحتفال بها،

وإذ تشدد على ضرورة أن تركز الحكومات جهودها وسياساتها على التصدي للأسباب الجذرية للفقر وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع،

وإذ تدرك أن القضاء على الفقر يقتضي كفالة أن تتاح للجميع فرص اقتصادية تعزز سبل العيش المستدامة، وبذل جهود أساسية لتيسير وصول المحرومين الى الفرص والخدمات، وأنه يجب تمكين البشر الذين يعيشون في فقر والمجموعات الضعيفة، من خلال التنظيم والحياة الاجتماعية، وذلك خاصة في تخطيط وتنفيذ السياسات التي تؤثر فيهم، وبذلك يتم تمكينهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية،

وإذ تدرك أيضا أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة مكونات مترابطة يعزز كل منها الآخر من مكونات التنمية المستدامة، التي هي إطار الجهود الرامية الى تحقيق نوعية عيش أرقى بالنسبة للجميع، وأن التنمية الاجتماعية المنصفة التي تمكن البشر الذين يعيشون في فقر من استغلال الموارد البيئية بطريقة مستدامة أساس ضروري للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد على ضرورة تشجيع وتنفيذ سياسات ترمي الى إيجاد بيئة اقتصادية خارجية داعمة وذلك، في جملة أمور، من خلال التعاون في صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي، وتحرير التجارة، وتعبئة و/أو توفير موارد مالية إضافية تكون في نفس الوقت كافية وقابلة للتنبؤ بها ومعبأة بحيث يتحقق توافرها الى أقصى حد لأغراض التنمية المستدامة، باستخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، وتعزيز الاستقرار المالي، وكفالة زيادة إمكانية وصول البلدان النامية الى الأسواق العالمية، والاستثمارات والتكنولوجيات المنتجة، والمعرفة المناسبة،

وإذ تؤكد أيضا على أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا مركزيا في تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، في جهودها الرامية الى تحقيق الأهداف المبينة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[1] وكذلك في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ ١٩٩٠ بهدف القضاء على الفقر،

وإذ تشدد على أن تمكين المرأة سيكون عاملا حاسما في القضاء على الفقر، إذ أن المرأة تشكل أغلبية البشر الذين يعيشون في فقر وأنها تسهم في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر، من خلال عملها بأجر أو بدون أجر في البيت وفي إطار الجماعة المحلية وفي مكان العمل؛

---

(١) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المجتمع الدولي على أعلى المستويات السياسية قد توصل الى توافق في الآراء والتزم بالقضاء على الفقر في المؤتمرات الرئيسية الأخيرة للأمم المتحدة بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛ وبصفة خاصة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي تناول القضاء على الفقر كأحد موضوعاته الرئيسية الثلاثة، فضلا عن المساهمات المرتقبة من الأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢)،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما أولته في مؤتمر قمة هاليفاكس مجموعة البلدان السبعة الأكثر تصنيعا، من أهمية للنظر في تدابير تهدف الى القضاء على الفقر،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحكومات قررت اعتماد التدابير والآليات المناسبة لتنفيذ ورصد نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وذلك بمساعدة تقدمها، حسب الطلب، الوكالات المتخصصة والبرامج، والصناديق واللجان الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مع مشاركة واسعة من كل قطاعات المجتمع المدني،

وقد نظرت في تقريري الأمين العام بشأن مشروع برنامج الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر[٢] وبشأن التعاون الدولي للقضاء على الفقر في البلدان النامية[٣]،

وإذ تشير الى إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ولا سيما الفقرة ٩٥ (ج) من برنامج العمل، التي أوصى فيها بأن تعلن الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر عقب السنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)، بهدف النظر في مزيد من المبادرات بشأن القضاء على الفقر،

وإذ تحيط علما باقتراح الأمين العام، استجابة للقرار ١١٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بأن يكون موضوع السنة الدولية للقضاء على الفقر "يمكن ويجب القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم"،

ألف - الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)

١ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع على أن تسعى جادة الى تحقيق هدف القضاء على الفقر في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقرة (١٩٩٦)؛

---

(٢) A/50/551.

(٣) A/50/396.

٢ - تؤكد من جديد على أن يضطلع بالأنشطة الرئيسية للاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر على جميع المستويات وعلى أنه ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة بهدف إيجاد مزيد من الوعي لدى الدول، وصانعي السياسات، والرأي العام الدولي، بأن القضاء على الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد في آن معا وبأنها شرط أساسي لتعزيز السلم وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣ - تقرر أن يكون الهدف من الأنشطة التي يضطلع بها خلال السنة هو دعم جهد مستدام أطول أمدا من أجل التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتوصيات والتدابير المتخذة والأحكام الأساسية التي سبق الاتفاق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٠، ولا سيما منها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[١]؛

٤ - تقرر أيضا أن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات خلال السنة، لكي تحقق هدف القضاء على الفقر، ستسترشد، في جملة أمور، بالمبادئ التالية:

(أ) ستضطلع الحكومات والإدارات المحلية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وأوساط الأعمال والشركات بالتزامات وجهود مستدامة وجماعية يدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، كما سيتم وضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر وتنفيذها ورصدها بمشاركة كاملة وفعالة من جانب البشر الذين يعيشون في فقر؛

(ب) ستعتمد تدابير تكفل إمكانية حصول البشر الذين يعيشون في فقر على الموارد والفرص اللازمة للخلاص من الفقر، وستتخذ تدابير تكفل حصول كل أفراد المجتمع على حماية اقتصادية واجتماعية كافية أثناء فترات البطالة، والمرض، والولادة، وتربية الأطفال، والعجز، والشيخوخة؛

(ج) سيُكفل حصول جميع البشر الذين يعيشون في فقر على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فضلا عن مشاركتهم في حاية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛

(د) ستُمنح المرأة الفرص الاقتصادية والاجتماعية للإسهام في التنمية، وستوضع استراتيجيات وبرامج لمكافحة الفقر تنطوي على بعد خاص بالعلاقة بين الجنسين؛

(هـ) ستوضع برامج محددة الأهداف لتلبية الاحتياجات الخاصة لفئات اجتماعية وديموغرافية معينة، بما في ذلك الشباب، والمسنين المحرومين، والمعوقين، وغيرهم من الفئات الضعيفة والمحرومة؛

(و) سيقدم المجتمع الدولي دعما متواصلا وفعالا للتنمية القائمة على قاعدة عريضة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛

(ز) ينبغي أن تكون جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر منسقة تنسيقا جيدا بغية تأمين أن تتكامل أنشطة المنظمات ذات الصلة وأن تكون فعالة من حيث التكلفة؛

٥ - توصي بأن تضطلع جميع الدول على النحو المبين في كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما يلي في موعد يفضل غايته عام ١٩٩٦:

(أ) وضع تعريف وتقييم دقيقين للفقر المدقع؛

(ب) وضع المقاييس والمعايير والمؤشرات لتحديد مدى انتشار الفقر المدقع وكيفية توزيعه؛

(ج) القيام على وجه الاستعجال بصوغ أو تعزيز سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى الإقلال إلى حد كبير من الفقر عموما في أقصر وقت ممكن، والحد من حالات اللامساواة والقضاء على الفقر المدقع بحلول تاريخ مستهدف يحدده كل بلد في سياقه الوطني؛

(د) زيادة الجهود العامة المبذولة للقضاء على الفقر المدقع والإقلال الى حد كبير من الفقر عموما بعدة طرق منها صوغ أو تعزيز أو تنفيذ خطط وطنية للقضاء على الفقر، تتصدى للأسباب الهيكلية للفقر، وتشمل العمل على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والمستوى الدولي؛

(هـ) إيلاء اهتمام خاص، في سياق الخطط الوطنية، لإيجاد العمالة كوسيلة للقضاء على الفقر مع إيلاء الاعتبار المناسب للصحة والتعليم، وإسناد أولوية عليا للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوليد الدخل للأسر المعيشية، وتعزيز إمكانيات الانتفاع بالأصول الإنتاجية والفرص الاقتصادية؛

٦ - تحث الحكومات على أن تستعرض وتعتمد سياسات الاقتصاد الكلي والاستراتيجيات الإنمائية التي تعالج احتياجات وجهود المرأة التي تعيش في فقر وخاصة في المناطق الريفية، وأن تستمر في العمل بتلك السياسات والاستراتيجيات، على النحو المبين في الفقرة ٥٨ من منهاج عمل بيجين[٤] الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

٧ - تعيد تأكيد الاتفاق على التزام متبادل، بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأطراف المهتمة، بتخصيص ما يبلغ متوسطه، على التوالي، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، للبرامج الاجتماعية الأساسية؛

---

(٤) انظر A/CONF.177/20.

٨ - تشدد على أنه ينبغي، خلال السنة وفيما بعدها، تمكين البشر الذين يعيشون في فقر وتمكين منظماتهم عن طريق إشراكهم إشراكا تاما في تحديد الأهداف وفي تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وإقامة القواعد المجتمعية بما يضمن تمثيل تلك البرامج لأولوياتهم؛

٩ - تحيط علما بما خططته منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من أنشطة للاحتفال بالسنة على الوجه الوارد في تقرير الأمين العام[٢] وتدعوها الى اتخاذ مبادرات أخرى؛

١٠ - تحث جميع المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة استثماراتها في القطاعات الاجتماعية وبرامج القضاء على الفقر وعلى التعجيل بتلك الاستثمارات؛

١١ - تحيط علما بمقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٢/٩٥ الذي قرر المجلس فيه أن يمنح القضاء على الفقر الأولوية القصوى في أنشطته البرنامجية وأن يركز برامجه على المناطق والبلدان الأكثر احتياجا، ولا سيما أقل البلدان نموا، خاصة في افريقيا؛

١٢ - تدعو جميع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، من وكالات متخصصة وصناديق، وبرامج ومنظمات ذات صلة، الى تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها، على النحو المناسب، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية للجميع؛

١٣ - ترحب بقرار لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا إنشاء ثلاث فرق عمل تعنى بجوانب مختلفة من أعمال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وذلك بهدف النظر في مسائل تتصل بالقضاء على الفقر؛

١٤ - تحيط علما بقرار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق للقضاء على الفقر لمدة السنة الدولية للقضاء على الفقر، بغية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الافريقية وأقل البلدان نموا، على وضع خطط وطنية من خلال عام ١٩٩٦ لمكافحة الفقر؛

١٥ - تطلب الى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير ذات الصلة من أجل الترتيب لنشر هذا القرار وبرامج الاحتفال بالسنة على نطاق واسع وبطريقة فعالة، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدول، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية والجماعات الأخرى المهتمة بالأمر في المجتمع المدني، الى إيلاء الاهتمام اللازم للاحتفال بالسنة؛

باء - عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

١٦ - تعلن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقرة (١٩٩٧-٢٠٠٦)؛

١٧ - تحث جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وسائر الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع على أن تسعى جادة الى تنفيذ ما خلصت اليه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من نتائج تتصل بالقضاء على الفقر، ولا سيما منها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

١٨ - ترحب بالترتيبات التي وضعها الأمين العام، في حدود الاعتماد الموافق عليه لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بشأن الكيان المنشأ داخل الأمانة العامة المطلوب منه الاضطلاع بالمهام اللازمة دعما للتنفيذ على صعيد المنظومة لأنشطة السنة الدولية للقضاء على الفقر، بما في ذلك أنشطة العقد؛

١٩ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يدعو الأجهزة والمؤسسات والبرامج والصناديق والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وآليات مماثلة أخرى تمكنها من التنفيذ الفعال لأحكام واتفاقات ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بالقضاء على الفقر الىالنظر في أمر القيام بذلك؛

٢٠ - تشير الى الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي لتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر في إطار المتابعة المنسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢١ - تؤكد أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة من أجل السنة، والعقد وفقا لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢٢ - تدعو لجنة التنسيق الإدارية الى أن تكفل، وبخاصة من خلال فرق العمل المشتركة بين الوكالات، اشتراك جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة، والتنسيق بينها، من أجل التنفيذ الفعال لهذا القرار، وأن تقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، من خلال المجلس، تقارير عن الأنشطة المتوخى الاضطلاع بها دعما للعقد، آخذة في الاعتبار نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها منذ عام ١٩٩٠ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

٢٣ - تطلب الى الدول، والى منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وسائر الجهات الفاعلة المعنية بالعقد أن تشارك بنشاط في دعم "العقد" ماليا وتقنيا، ولا سيما بهدف ترجمة جميع التدابير والتوصيات الى برامج وأنشطة تنفيذية وملموسة للقضاء على الفقر؛

٢٤ - تقرر استمرار الصندوق الاستئماني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنشأ وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ لتمويل الأنشطة التحضيرية، وتغيير اسمه ليصبح الصندوق الاستئماني لمتابعة أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تحت سلطة الأمين العام، بهدف دعم البرامج والحلقات الدراسية والأنشطة المضطلع بها للنهوض بالتنمية الاجتماعية تنفيذا لإعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بما في ذلك أنشطة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، وتدعو جميع الدول الى المساهمة في ذلك الصندوق؛

٢٥ - تطلب، لذلك، أن يضمن الأمين العام نشر نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن وأن يكفل أيضا إحالة الوثائق المتعلقة بالسنة وبعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، بمجرد اعتمادها، الى جميع الدول والى ما لها صلة بالأمر من المنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية بغية ضمان مساهمتها النشطة والكبيرة فيه؛

٢٦ - توصي بأن تعطي البلدان المانحة أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات مساعداتها المقدمة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٢٧ - تشجع البلدان النامية على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لبرامج وأنشطة القضاء على الفقر وتيسير تنفيذها الكامل والفعال؛

٢٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، في وثيقة واحدة، تقريرا مرحليا عن الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الاحتفال بالسنة والإجراءات المتوخى اتخاذها للتحضير للعقد؛

٢٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

- - - - -